



سلطة النقد الفلسطينية
PALESTINE MONETARY AUTHORITY

تعميم رقم (٧ / 2015)
إلى كافة المصارف العاملة في فلسطين
التاريخ: الإثنين، 19 كانون الثاني، 2015

الموضوع: رواتب موظفي القطاع العام لشهر كانون الأول 2014

لاحقاً لتعميم سلطة النقد رقم (2015/04) تاريخ 2015/01/12 بخصوص تأخر صرف رواتب موظفي القطاع العام. ونظراً لأنه سيتم تحويل جزء من الراتب لبعض الموظفين تؤكد سلطة النقد على ما يلي:

1. خصم ما لا يزيد عن 50% من قيمة القسط المستحق على الموظفين الذين تم تحويل جزء من رواتبهم بحيث لا تزيد نسبة الخصم على الموظف المقترض والمقترضين بكفالاته عن 50% من قيمة الدفعة المحولة من راتبه.
 2. يستثنى من المحددات أعلاه موظفي القطاع العام المقترضون من المصارف استناداً إلى مصادر دخل أخرى غير الراتب وذلك بموجب عقد القرض الموقع مع المصرف.
 3. توفير إمكانية تأجيل القسط المستحق لكافة الموظفين وذلك باتفاق الطرفين.
 4. تستوفى عمولة تحويل الراتب لمرة واحدة فقط بغض النظر عن عدد دفعات ورود الراتب لهذا الشهر.
 5. عدم فرض فوائد/ غرامات تأخير في حال تأجيل الجزء المتبقي من القسط.
 6. عدم إستيفاء عمولة الشيكات المعادة لهذا الشهر على حسابات موظفي القطاع العام طيلة فترة تأخر الرواتب، على أن لا يتجاوز مجموع قيمة الشيكات المعادة للموظف خلال تلك الفترة إجمالي قيمة راتبه الشهري.
- تأمل سلطة النقد من كافة المصارف اتخاذ ما يلزم لضمان التقيد بمضمون هذا التعميم.

دائرة علاقات الجمهور وانضباط السوق

سلطة النقد الفلسطينية